المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

21 et 22/12/2013

تقرير أسود عن دور العجزة

1948_1

حالة من الاستياء تسود المجلس الوطني لحقوق الإنسان من وضعية العجزة في الدور التي تنشئها مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. مصادر عليمة كشفت لـ«أخبار اليوم» أن المجلس يعد تقريرا حول أوضاع دور العجزة ومعاناة شيوخ المملكة.

المصادر ذاتها أضافت أن المجلس سجل سوء المعاملة التي يتعرض لها حوالي 3500 مسن يعيشون في حوالي 50 خيرية. وتتجسد مسؤولية الذراع الاجتماعي للدولة، التي تهيمن على 70 في المائة من دور العجزة، في أنها لا تقوم بمتابعة ما يجري داخل تلك المؤسسات بعد تفويتها للجمعيات العاملة في الميدان الاجتماعي، أو تلك التي تسيرها إدارة التعاون الوطني.

النهار المغربية
Annahar Al Maghribia
يومية مستقلة

طنجة

تقديم تقرير حول وضعية حقوق الإنسان بالجهة

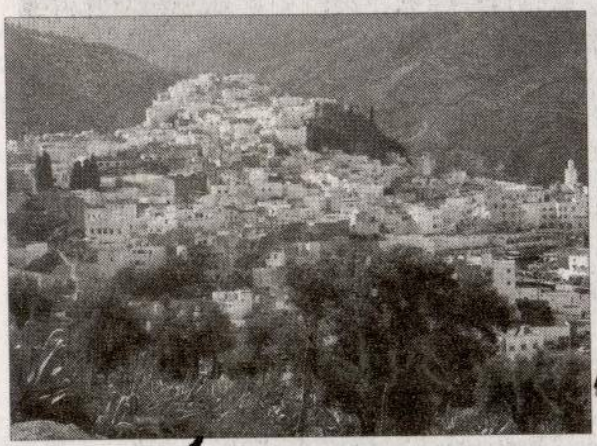

تعقد اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة، اليوم السبت بعاصمة البوغاز، دورتها العادية السادسة (ابتداء من الساعة العاشرة صباحا بأحد فنادق المدجينة).

وذكر بلاغ للجهة المنظمة أن جدول أعمال هذه الدورة، التي ستترأسها رئيسة اللجنة سلمى الطود، يتضمن تقديم ومناقشة الحصيلة السنوية للجان الموضوعاتية، وتقديم تقرير حول وضعية حقوق الإنسان بالجهة، وتقديم الخطوط العريضة لبرنامج عمل جهوي للتدخل في مجال الهجرة على ضوء تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمشروع الوطني لإدماج المهاجرين.

كما سيشمل البرنامج تقديم أهداف مشروع «مدارسنا» الذي يهدف إلى إشراك المواطنين في محاربة أسباب الهدر المدرسي، وتقديم أرضية حول مناهضة العنف في الملاعب الرياضية، فضلا عن عرض برنامج عمل اللجنة لسنة 2014.

يذكر أن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة، التي تم تنصيبها بتاريخ 2 فبراير 2012 تضطلع، حسب المادة 28 من الظهير المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، بتتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهة وتلقي الشكايات المتعلقة بادعاءات انتهاك حقوق الإنسان بها. كما تعمل اللجنة، التي يشمل نفوذها الترابي عمالتي طنجة-أصيلة والمضيق-الفنيدق وأقاليم وزان، شفشاون، تطوان، الفحص- أنجرة والعرائش، على تنفيذ برامج المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومشاريعه المتعلقة بمجال النهوض بحقوق الإنسان بتعاون مع كافة الفاعلين المعنيين على صعيد الجهة.

Conseil national des droits de l'Homme

Annahar Al Maghribia
النهار المغربية
يومية مستقلة

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

المنتدى العالمي لحقوق الإنسان بالمغرب خلال سنة 2014..

3/2946

اعتراف منطقي بريادة التجربة الحقوقية المغربية

لم تكن التجربة الحقوقية المغربية والمنجزات التي حققتها المملكة في هذا المجال لتمر، في الكثير من المناسبات، دون أن تثير تقدير واهتمام العديد من البلدان والهيئات والفاعلين الدوليين في مجال حقوق الإنسان، بالنظر إلى تميزها وجرأتها على المستويين الدولي والإقليمي.

ويبدو بديهيا، من هذا المنطلق،أن وقع الاختيار على المغرب، مؤخرا بالعاصمة البرازيلية، التي احتضنت الدورة الأولى للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان بمشاركة وفد مغربي هام، لاستضافة النسخة الثانية لهذا الملتقى الدولي أواخر سنة 2014 المقبلة، وهو ما شكل بالنسبة للمتتبعين اعترافا واضحا وبديهيا بالمسار الحقوقي الذي انخرط فيه المغرب منذ سنوات وبالتجربة الحقوقية المغربية ككل، لاسيما في أبعادها الإنسانية والاجتماعية والسياسية.

فقد وصف الرئيس السابق للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، أحمد حرزني،اختيار المغرب لتنظيم النسخة المقبلة من المنتدى العالمي ب"الاعتراف المنطقي والطبيعي" بتجربة المغرب في المجال الحقوقي وفرادتها ليس على الصعيد الإقليمي فحسب، بل وعلى المستوى الدولي أيضا، لاسيما في ظل محدودية عدد التجارب الدولية في مجال العدالة الانتقالية.

وأبرز السيد حرزني، في حديث لوكالة المغرب العربي للأنباء، أن المغرب كان سباقا في مجال العدالة الانتقالية، بفضل التقاء إرادة السلطات العليا في البلاد في شخص جلالة الملك محمد السادس من جهة، وإرادة الأحزاب السياسية والقوى الحية بالبلاد من جهة أخرى، حول ضرورة الانخراط في مسلسل للإنصاف والمصالحة، مشددا على أن تكريس هذين المبدأين والتكامل بينهما وممارستهما على أرض الواقع أعطى للمغرب نوعا من الريادة وجعله نموذجا في هذا المجال، وهذا ما يفسر أيضا اختيار المملكة لتنظيم الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان.

واعتبر الناشط الحقوقي أن الرهان الذي ينتظر المغرب خلال هذا اللقاء ،هو أن يعمل على توسيع دائرة المشاركة في المنتدى، من خلال العمل، إلى جانب الفاعلين البرازيليين والأرجنتينيين الذين برز دورهم في تنظيم المنتدى الأول، على ضمان مشاركة كافة التجارب التي حصلت على نوع من التقدير على المستوى العالمي في هذا المجال، من بينها تجربتي جنوب إفريقيا والشيلي.

كما أكد على ضرورة العمل على توسيع دائرة المشاركة لتشمل عددا من البلدان التي لا زالت متحفظة حتى الآن بحيال خطاب حقوق الإنسان، معتبرا أن تحقيق هذا الهدف سيشكل قيمة مضافة فعلية تكرس مبدأ كونية حقوق الإنسان وقدرة دول الجنوب بصفة خاصة على تملك مقاربة حقوق الإنسان.

وقال إن تجربة الإنصاف والمصالحة، التي ركزت بالخصوص على التعويض المادي والمعنوي، الفعلي للأفراد والجماعات ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، هي تجربة متميزة على الصعيد الدولي لا تضاهى فحسب، بل تتفوق على العديد من التجارب الدولية من حيث المنجزات التي حققتها، مذكرا بأن العديد من شركاء المغرب اطلعوا عليها عن كثب في مناسبات عدة، ومن ثمة كان طبيعيا أن يتسلم المغرب مشعل تنظيم النسخة المقبلة من المنتدى العالمي لحقوق الإنسان.

ومن جانبه، اعتبر الناشط المدني وعضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان، عبد القادر أزبيع، في حديث مماثل، أن اختيار المغرب لتنظيم المنتدى العالمي القادم يدل على تقدم الإستراتيجية الوطنية في مجال حقوق الإنسان والجهود المبذولة لتقوية الدينامية الحقوقية والنفس الديمقراطي بالمغرب.

واعتبر أن المنتدى، الذي سيكون فضاء لاستعراض التجربة المغربية وإثرائها بتجارب دولية أخرى، سيعطي الفرصة للآليات الدولية والهيات الأمم المتحدة ولكل الفاعلين الحقوقيين الآخرين للاقتراب من هذه التجربة ومن تملكها، وكذا إبداء ملاحظاتهم بشأنها ،لأن المسار الحقوقي مسار متطور ومتجدد بطبيعته.

وشدد على أنه يتعين خلال هذا اللقاء الدولي ليس استعراض التجربة المغربية فحسب، بل التفكير في طريقة أخرى لتقديمها بالانتقال بها من مستوى الاشتغال اليومي التدبيري وصياغة التقارير إلى مستوى التأطير النظري والفكري لها، بخصوصياتها وببعدها الكوني، من خلال العمل على إدخالها مراكز البحث والجامعات والأكاديميات لتصبح مادة مرجعية في مجال التعاطي مع العدالة الانتقالية، مشيرا إلى أن المنتدى سيكون فضاء للتواصل مع العديد من الباحثين والأكاديميين والخبراء، وهو ما من شأنه المساهمة في تحقيق هذا المبتغى.

وأشار إلى أن ترشيح المغرب لاستضافة الدورة الثانية لهذا المنتدى يصب في اتجاه السعي لبناء المستقبل الحقوقي المغربي والمساهمة، ليس فقط في تبني الاتفاقيات وإجراء التحقيقات في المجال الحقوقي، بل أيضا في خلق آلية وبنية حقوقية جديدة.

وأضاف، من جانب آخر، أنه إثر ما أسفر عنه الربيع العربي من تحولات وتطورات في تونس ومصر وسورية واليمن وليبيا، بالإضافة إلى مالي، استقبل المجلس الوطني لحقوق الانسان على سبيل المثال لا الحصر وفودا من كافة هذه البلدان، كلها ترغب في الاطلاع على تجربة العدالة الانتقالية بالمغرب وآلياتها وأفاقها الدستورية والتشريعية، معتبرا أن المنتدى القادم سيمكن من التفاعل مع هذا الاهتمام والطلب على التجربة الحقوقية المغربية، وبالتالي المساهمة في دعم التجربة الانتقالية العربية والإفريقية.

وخلص عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى أن للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان بالمغرب السنة المقبلة رسالة تاريخية كبيرة تجاه المنطقة المغاربية والعربية والإفريقية على الخصوص، وتجاه تطوير الفكر الحقوقي في دول الجنوب وبناء آلية جديدة داعمة لكونية حقوق الإنسان.

ويبقى اختيار المغرب لتنظيم هذا المنتدى بمثابة شهادة إضافية تعزز الثقة التي ما فتئ المغرب يحظى بها في العديد من الملتقيات والمحافل الدولية، اعترافا بالجهود التي بذلتها وتبذلها المملكة، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس، من أجل بناء مغرب ديمقراطي يجعل الإنسان هدفا أسمى للتنمية والتطور في مختلف المجالات.

Conseil national des droits de l'Homme
www.cndh.org.ma

EL ASSIMA Post
العاصمة

النهوض بواقع حقوق الإنسان في المناطق الشمالية

68-14

الرباط: خاص

تعمل اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالحسيمة والناظور على النهوض بواقع حقوق الإنسان بالجهة والوعي بأهمية حماية وإشاعة ثقافة حقوق الإنسان لاسيما في صفوف التلاميذ، وذلك بشراكة مع نادي المواطنة والتربية على حقوق الإنسان، حيث شهدت ثانوية الإمام مالك التأهيلية في مدينة الحسيمة لقاء تواصليا توعويا حول موضوع "نشر ثقافة حقوق الإنسان بالمؤسسات التعليمية" أمس (الجمعة) بفضاء هذه المؤسسة.

وانـــدرج هـــذا الـــلـــقـــاء المنظم بمناسبة تخليد اليوم العالمي لحقوق الإنسان، في إطار انفتاح اللجنة على محيطها وسعيها للمساهمة، بمعية جميع الفاعلين.

وتم خلال هذا اللقاء تقديم عرض حول أندية التربية والمواطنة، كما سيتم التعريف بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان واللجان الموضوعاتية المكونة للجنة، بالإضافة إلى عرض فيلم حول "مفهوم حقوق الإنسان: الكونية والشمولية".

وفي سياق آخر، حطت قافلة "حقوق الإنسان" التي تنظمها اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بأكادير، اليوم وغدا، وشمل برنامج القافلة التي تم إطلاقها في أبريل من العام الحالي تحت شعار: "حقوق الإنسان.. حماية.. نهوض.. إثراء.. مهمتنا"، ونظمت عدة أنشطة منها تنظيم ندوة حول "جبر الضرر الجماعي" وإقامة خيمة لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى لقاء تواصلي مع هيئات وفعاليات المجتمع المدني وعرض شريط سينمائي عن ماضي الانتهاكات بدار الطالبة في طاطا المركز.

كما ضم البرنامج تنظيم ندوة حول "المرأة والحق في التنمية" ولقاء تواصليا مع المصالح الخارجية لإقليم طاطا، فضلا عن توقيع شراكة بين اللجنة الجهوية والمجلس البلدي لطاطا.

من جهة أخرى، تم في إطار القافلة انعقاد الدورة العادية السادسة للجنة الجهوية، وهي المرة الأولى التي تعقد فيها اللجنة إحدى دوراتها خارج أكادير، وذلك تعزيزا لمنطق القرب في تدبير حقوق الإنسان بالجهة.

ويأتي تنظيم القافلة في إطار إعمال اختصاصات المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية في مجال حماية حقوق الإنسان وإشاعة الثقافة المرتبطة بها وترسيخ قيم المواطنة المسؤولة في مجالات التربية والتعليم والتكوين والإعلام والتوعية، وذلك تفعيلا للأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان ولفلسفة اشتغال المؤسسة المبنية على استراتيجية القرب والمشاركة.

وتهدف هذه القافلة إلى التعريف بدور اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان وتعبئة الفاعلين والشركاء المحليين من أجل توطين ثقافة حقوق الإنسان محليا من خلال تنفيذ البرامج ذات الصلة بالحماية والنهوض والإثراء.

كما تسعى إلى تعزيز التواصل مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان من خلال التعريف بدوره ودور لجانه الجهوية في الوساطة بين المجتمع والإدارة، وترمي القافلة أيضا إلى تعزيز التنسيق والتعاون مع المجتمع المدني من خلال تعبئة الخبرات والشخصيات العمومية والفعاليات المحلية لتأصيل ثقافة وفكر حقوق الإنسان في جميع مستويات التعليم وخاصة الجامعي وتيسير وتطوير البحث العلمي في المجال، بالإضافة إلى تقوية قدرات وسائل الإعلام في مجال الرصد والتتبع.

وقد أعطيت الانطلاقة للقافلة في 27 أبريل 2013 في أكادير، وتوقفت في كل من تيزنت وتارودانت واشتوكة آيت باها.

وتعقد اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان في طنجة اليوم دورتها العادية السادسة، ويضم جدول أعمال هذه الدورة، التي ستترأسها رئيسة اللجنة، السيدة سلمى الطود، تقديم ومناقشة الحصيلة السنوية للجان الموضوعاتية، وتقديم تقرير حول وضعية حقوق الإنسان في الجهة، وتقديم الخطوط العريضة لبرنامج عمل جهوي للتدخل في مجال الهجرة على ضوء تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمشروع الوطني لإدماج المهاجرين، كما سيشمل البرنامج تقديم أهداف مشروع "مدارسنا" الذي يهدف إلى إشراك المواطنين في محاربة أسباب الهدر المدرسي، وتقديم أرضية حول مناهضة العنف في الملاعب الرياضية، فضلا عن عرض برنامج عمل اللجنة لعام 2014.

المحامون يلتحقون بالبرلمانيين ويؤسسون شبكة وطنية ضد عقوبة الاعدام

انتخاب النقيب عبد الرحيم الجامعي رئيسا للشبكة ■ الصبار: المجلس الوطني ملزم بمتابعة تنفيذ التوصيات

8-8-68

الرباط : عبد الرحيم العسري

عقدت شبكة المحاميات والمحامين ضد عقوبة الاعدام، أمس (الجمعة) في الرباط جمعا عاما تاسيسيا تحت شعار "المحامون، حماة الحق في الحياة". وتاتي هذه الشبكة في سياق الجدل الدائر حول إلغاء عقوبة الاعدام، حيث كانت شبكة برلمانيات وبرلمانيين ضد عقوبة الاعدام بالمغرب" نظموا يومين دراسيين في مجلس النواب خلال هذا الشهر، ودعا خلالها عبد الرحيم الجامعي، رئيس الائتلاف المغربي من أجل إلغاء عقوبة الاعدام والعديد من البرلمانيين إلى تاسيس فريق من المطالبين بإلغاء هذه العقوبة حتى يكونوا في مقدمة من يتفاعل مع مقتضيات الدستور الجديد والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان ومراقبة كل نص قانوني ينص على الإعدام بما في ذلك اللجوء إلى المحكمة الدستورية عند الضرورة.

وفي هذا السياق، قال الجامعي في كلمة افتتاحية إنه ليس من أهداف شبكة المحامين الدخول في ما هو سياسي أو إيديولوجي أو عقائدي بقدر العمل على الدفاع عن الحق في الحياة من موقع مهنة المحاماة، كما هو منصوص عليه في مواثيق حقوق الإنسان الدولية. وأورد أن الشبكة الجديدة ستعمل إلى جانب باقي الفاعلين على البحث على بدائل لعقوبة الاعدام. والتاثير في القضاء من خلال المرافعات المشروعة قانونيا، حيث قال "إن الدفاع على الحق في الحياة واجب كل المحامين والمحاميات".

وفي كلمة لمحمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أشار إلى أن آخر توصيات هيأة الانصاف والمصالحة نصت على إلغاء عقوبة الاعدام ولكن هذه التوصيات لم تنفذ بعد، مشيرا إلى أن المجلس الوطني ملزم بمتابعة تنفيذ التوصيات. كما أضاف محمد الصبار، أن عقوبة الاعدام استعملت من أجل تصفية المعارضين السياسيين، "كونها عقوبة وحشية تصدر عن البشر وبالتالي هناك إمكانية الخطأ القضائي". وأورد أن العالم المعاصر يتجه في اتجاه السنة العقوبات. وأوضح الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن نقاش الاعدام استنفذ فيه نقاشا طويلا، مما يتطلب وجوب موقف جريء، خصوصا مع المقترح الذي تقدمت به بعض الفرق البرلمانية، وأضاف أن الاعدام يتنافى مع المادة الدستورية، خصوصا الفقرة عشرون التي تنص على الحق في الحياة.

وتضمن اللقاء التاسيسي شهادات لمحامين عايشوا حالات محكومين بعقوبة الاعدام، حيث تم الاستماع إلى عبد الرحمان بنعمر، رئيس جمعية هيات المحامين سابقا، وقال "إنها أخطر العقوبات التي يمكن أن يحكم بها الإنسان"، مشيرة إلى تجربته القاسية عند حضوره أثناء تنفيذ عقوبة الإعدام. وتم تقديم أيضا شهادة عبد الرحيم برادة المحامي الذي حضر إلى العديد من الأحكام الكبرى، وأورد أن الأبحاث العلمية التي أجريت لسنوات طويلة، أكدت أن عقوبة الإعدام لم تكن يوما ما سببا في توقيف الإجرام، مشيرا إلى أن نسبة العقوبة تبقى دائما تقديرية، خصوصا في السلطة التقديرية للقضاة، حيث أعطى مثالا على أن القضية نفسها تختلف من حيث العقوبات من محكمة إلى أخرى ومن قاض إلى آخر، الشيء الذي يفسر نسبية الأحكام، متسائلا عن الحكم العادل في هذه الحالات. وأضاف، أنه لا يوجد أي كان يحق له نزع الصفة الإنسانية على الإنسان ووضع حد لحياته.

وفي كلمة للممثل عن المحجوب الهيبة المنذوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، قال إنه على الرغم من اختلاف وجهات النظر حول نقاش إلغاء عقوبة الاعدام، فإنها تعتبر من أقسى العقوبات تسلط باسم القانون، حيث تمنت المندوبية النقاش الدائر حول إلغاء العقوبة من موقع الدفاع عن حقوق الإنسان. وفي السياق ذاته، اعتبرت خديجة الرياضي، منسقة شبكة البرلمانيات والبرلمانيين ضد عقوبة الاعدام، الخطوة التي أقدم عليها المحامون منسجمة مع قناعاتهم ومواقفهم الشجاعة، خصوصا جرأتهم للدفاع عن المعتقلين السياسيين أيام سنوات الرصاص ومؤازرتهم للعائلات. وأضافت أن الإلغاء سيؤثر بشكل كبير في منظومة العدالة وحقوق الإنسان في المغرب، مشيرة إلى الأخطاء القضائية المرتكبة في هذا السياق، مثل قضية حمو الحسيني الذي ألغي حكم الإعدام في حقه بعد مراجعة حكمه القضائي.

وتضم أهداف القانون الأساسي لشبكة المحامين ضد عقوبة الاعدام، العمل على إلغاء العقوبة من التشريعات الوطنية، والتحسيس بأهمية الحق في الحياة، كما ورد في الفصل 20 من الدستور وفي المواثيق الدولية ذات الصلة، والمرافعة من أجل مصادقة المغرب على اتفاقية روما للمحكمة الجنائية الدولية التي لا تجيز إصدار عقوبة الاعدام، والعمل من أجل رفع الوعي وسط المحاميات والمحامين بخصوص إلغاء العقوبة، وانضمامهم لتحقيق الأهداف التي ترافع الشبكة من أجل تحقيقها.

الجمع العام التأسيسي لشبكة المحاميات والمحامين ضد عقوبة الاعدام (تصوير: خليل بوروق)

Conseil national des droits de l'Homme

Forum mondial des droits humains au Maroc en 2014

Une reconnaissance logique du leadership régional en la matière

L'expérience marocaine dans le domaine des droits de l'Homme et les acquis que le Royaume a accumulés a suscité, dans diverses occasions, le respect et l'intérêt de nombreux pays, d'institutions et instances internationales et acteurs, en raison notamment de sa singularité et de son audace.

Le choix porté récemment à Brasilia sur le Maroc pour l'accueil de la deuxième édition du Forum mondial des droits humains est, en somme, une reconnaissance éclatante du processus marocain dans ses dimensions humaine, sociale et politique.

Pour l'ancien président du Conseil consultatif des droits de l'Homme (CNDH) , Ahmed Herzenni, le choix ainsi porté sur le Maroc pour accueillir la prochaine édition du Forum est une «reconnaissance logique et naturelle de ce processus et de sa singularité, non seulement sur le plan régional mais aussi au niveau international, eu égard au nombre limité des expériences internationales dans le domaine de la justice transitionnelle».

Ahmed Herzenni a souligné, dans une déclaration à la MAP, le «caractère pionnier» de l'expérience marocaine dans le domaine de la justice transitionnelle, grâce à la convergence de la volonté de la plus haute autorité du pays en la personne de SM le Roi Mohammed VI et de celle des partis politiques et des forces vives de la nation, sur la nécessité de s'engager dans un processus d'équité et de réconciliation, en affirmant que la consécration de ces principes et leur complémentarité ainsi que leur mise en œuvre ont conféré au Maroc un leadership en la matière et un modèle et le choix du Royaume pour l'accueil du Forum Mondial des droits humains est l'une des conséquences logiques de cette expérience aboutie.

Le pari de la prochaine édition du forum réside dans l'élargissement du cercle de participation en oeuvrant aux côtés des Brésiliens et des Argentins qui se sont distingués lors de la première édition, afin de s'assurer une participation des expériences qui ont acquis une certaine notoriété internationale, notamment celle de l'Afrique du sud et du Chili, a-t-il ajouté.

Herzenni a également souligné la néçessité d'œuvrer à l'élargissement du cercle de participation à ce forum afin qu'il intègre aussi un certain nombre de pays ayant des réticences au discours sur les droits de l'Homme, estimant à ce titre que la réalisation de cet objectif sera une réelle valeur ajoutée qui consacre le principe de l'universalité des droits de l'Homme et de la capacité des pays du Sud , en particulier, d'avoir une approche de ces droits.

L'expérience de l' Instance Equité et Réconciliation, qui a porté principalement sur l'indemnisation des dommages matériels et moraux subies par des personnes et des communautés, est une expérience singulière au niveau international en termes d'acquis et de réalisations, a-t-il expliqué, précisant que de nombreux partenaires du Maroc se sont informés de cette expérience à diverses reprises et «c'est tout à fait naturel que le Maroc prenne le relais pour l'organisation de la prochaine édition du Forum».

Abdelkader Azrie, juriste et membre du CNDH, a estimé, quant à lui, que le choix du Maroc pour l'organisation de ce Forum est un indicateur de l'état d'avancement de la stratégie nationale dans le domaine des droits humains et des efforts visant la consolidation de la dynamique démocratique au Maroc.

La prochaine édition du Forum, qui servira d'espace pour débattre de l'expérience marocaine et de l'enrichir par d'autres expériences internationales, constituera également une opportunité pour les mécanismes internationaux, les procédures onusiennes et autres acteurs pour apporter leur appréciation à ce sujet car le processus des droits humains est évolutif par nature.

Azrie a estimé qu'il ne faudrait pas se contenter d'aborder l'expérience marocaine durant cette rencontre internationale, à travers ses aspects de gestion et de ses procédures, mais de réfléchir à sa conceptualisation, tant au niveau de ses particularités que de sa portée universelle, afin qu'elle intègre les centres de recherche et les universités comme une référence en matière de justice transitionnelle, en soulignant que le Forum sera un espace de contacts entre chercheurs, universitaires et experts qui pourraient contribuer à la réalisation de cet objectif.

La candidature du Maroc pour l'accueil de cette édition du Forum s'inscrit dans un élan qui vise à construire l'avenir des droits de l'Homme au Maroc et contribuer non seulement à adopter des conventions et mener des enquêtes dans ce domaine, mais aussi à œuvrer à la création d'un nouveau mécanisme et d'un nouvel édifice pour ces droits, a-t-il fait remarquer.

Après les développements survenus en Tunisie, en Egypte, en Syrie, au Yémen et en Libye, et par ailleurs au Mali, le CNDH a accueilli des délégations de ces pays qui voulaient toutes s'informer de l'expérience marocaine, de ses mécanismes et de ses perspectives constitutionnelles et législatives, a-t-il indiqué, estimant que la prochaine édition du Forum permettra cette interaction avec l'expérience marocaine qui servira d'appoint pour les expériences arabes et africaines en matière de justice transitionnelle. La tenue en 2014 de la deuxième édition du Forum Mondial des droits humains sera «un message historique» pour la région du Maghreb, le Monde arabe et le continent africain en particulier en faveur d'une évolution de la pensée des droits de l'Homme et l'édification d'un nouveau mécanisme pour un appui universel, a-t-il souligné.

Le choix du Maroc pour l'accueil de cette édition du forum réitère cette marque de confiance dont le Royaume jouit auprès de divers forums et instances internationaux, en reconnaissance aux efforts, impulsés par SM le Roi Mohammed VI, pour l'édification d'un Maroc démocratique où l'être humain est l'objectif suprême de tout développement.

Conseil national des droits de l'Homme

AL BAYANE

El Yazami, président du CNDH

La réussite de la justice transitionnelle tributaire de la méthode d'élaboration des textes juridiques y afférents

6-11852

Les expériences comparées en matière de justice transitionnelle, dont l'expérience marocaine, ont démontré que les chances de réussite dans ce domaine sont grandement tributaires de la méthode d'élaboration des textes juridiques y afférents et de leur adéquation avec les valeurs et les objectifs fondamentaux de la justice transitionnelle, a souligné, jeudi à Rabat, le président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Driss El Yazami.

La justice transitionnelle n'est pas «un format light» de la justice équitable, a expliqué M. El Yazami à l'ouverture d'un séminaire régional sur le thème «Justice transitionnelle au Moyen-Orient et en Afrique du Nord: rôle des parlementaires», notant qu'elle se veut plutôt un complément de l'appareil judiciaire permettant de rétablir la vérité, de réparer les préjudices et de garantir la non-répétition.

Il a, par ailleurs, mis l'accent sur le rôle principal des parlementaires dans la réalisation des objectifs stratégiques de la justice transitionnelle, notamment la reconnaissance du statut de victime, la restauration de la confiance, la réconciliation et la consolidation de l'Etat de droit.

Le président du CNDH a, en revanche, mis en garde contre les risques de certains mécanismes tels que l'amnistie parlementaire et l'isolement politique, estimant que ces mécanismes devraient être utilisés avec vigilance afin de ne pas porter atteinte aux droits des victimes et ne pas entraver le processus de la justice transitionnelle.

La justice transitionnelle permet aux sociétés de se concentrer sur l'avenir et d'adhérer, avec toutes leurs composantes, à la dynamique d'édification des institutions démocratiques et de l'Etat de droit, a fait observer M. El Yazami.

Il a en outre souligné que les mouvements populaires qu'a connus la région MENA et le processus démocratique en cours dans certains pays de la région ont montré qu'un mécanisme de justice transitionnelle est nécessaire pour traiter les injustices du passé.

De son côté, Faraj Fennich, chef du de la section MENA à l'Agence des Nations unies pour les réfugiés (UNHCR), a souligné que le Maroc est un pays pionnier au niveau arabe dans le domaine des réformes démocratiques et de la justice transitionnelle, notant que les expériences accumulées par le Royaume pourraient aider les expériences émergentes à surmonter nombre d'obstacles.

Malgré les particularités qui peuvent distinguer chaque expérience, les modèles réussis en matière de justice transitionnelle sont encadrés par des principes généraux, a relevé le responsable onusien, citant notamment la volonté politique et l'engagement sincère des acteurs politiques et de la société civile dans les efforts visant à dévoiler la vérité, identifier les responsables des violations des droits de l'Homme et réparer les victimes.

Organisée par le CNDH en partenariat avec l'UNHCR, cette rencontre de deux jours a pour objectifs de partager les expériences et les bonnes pratiques, relever les défis concernant les processus législatifs comparés et mettre en relief le rôle des parlementaires dans le processus de justice transitionnelle, notamment dans les phases de consultation, de recherche de la vérité, de réparation et de réformes institutionnelles.

Elle s'articule autour de plusieurs axes notamment «la justice transitionnelle comme outil de changement démocratique et d'enracinement de l'Etat de droit, au lendemain du printemps arabe», «le rôle des parlementaires dans les consultations nationales sur les processus de justice transitionnelle», «les mesures législatives pour la création des commissions de vérité» et «les mesures pour parvenir à la reddition des comptes».

La rencontre réunit des parlementaires de différents partis politiques membres de commissions parlementaires chargées des droits de l'Homme et des législations, d'anciens parlementaires, les représentants d'institutions nationales des droits de l'Homme et de ministères de plusieurs pays arabes.

Conseil national des droits de l'Homme

L'opinion
www.lopinion.ma

La tenue du Forum mondial des droits humains au Maroc en 2014

Une reconnaissance logique du leadership régional en la matière

17226/13

L'expérience marocaine dans le domaine des droits de l'Homme et les acquis que le Royaume a accumulés a suscité, dans diverses occasions, le respect et l'intérêt de nombreux pays, d'institutions et instances internationales et acteurs, en raison notamment de sa singularité et de son audace.

Le choix porté récemment à Brasilia sur le Maroc pour l'accueil de la deuxième édition du Forum mondial des droits humains est, en somme, une reconnaissance éclatante du processus marocain dans ses dimensions humaine, sociale et politique.

Pour l'ancien président du Conseil consultatif des droits de l'Homme (CNDH) , Ahmed Herzenni, le choix ainsi porté sur le Maroc pour accueillir la prochaine édition du Forum est une «reconnaissance logique et naturelle de ce processus et de sa singularité, non seulement sur le plan régional mais aussi au niveau international, eu égard au nombre limité des expériences internationales dans le domaine de la justice transitionnelle».

Ahmed Herzenni a souligné, dans une déclaration à la MAP, le «caractère pionnier» de l'expérience marocaine dans le domaine de la justice transitionnelle, grâce à la convergence de la volonté de la plus haute autorité du pays en la personne de SM le Roi Mohammed VI et de celle des partis politiques et des forces vives de la nation, sur la nécessité de s'engager dans un processus d'équité et de réconciliation, en affirmant que la consécration de ces principes et leur complémentarité ainsi que leur mise en œuvre ont conféré au Maroc un leadership en la matière et un modèle et le choix du Royaume pour l'accueil du Forum Mondial des droits humains est l'une des conséquences logiques de cette expérience aboutie.

Le pari de la prochaine édition du forum réside dans l'élargissement du cercle de participation en œuvrant aux côtés des Brésiliens et des Argentins qui se sont distingués lors de la première édition, afin de s'assurer une participation des expériences qui ont acquis une certaine notoriété internationale, notamment celle de l'Afrique du sud et du Chili, a-t-il ajouté.

Herzenni a également souligné la nécessité d'œuvrer à l'élargissement du cercle de participation à ce forum afin qu'il intègre aussi un certain nombre de pays ayant des réticences au discours sur les droits de l'Homme, estimant à ce titre que la réalisation de cet objectif sera une réelle valeur ajoutée qui consacre le principe de l'universalité des droits de l'Homme et de la capacité des pays du Sud , en particulier, d'avoir une approche de ces droits.

L'expérience de l' Instance Equité et Réconciliation, qui a porté principalement sur l'indemnisation des dommages matériels et moraux subies par des personnes et des communautés, est une expérience singulière au niveau international en termes d'acquis et de réalisations, a-t-il expliqué, précisant que de nombreux partenaires du Maroc se sont informés de cette expérience à diverses reprises et «c'est tout à fait naturel que le Maroc prenne le relais pour l'organisation de la prochaine édition du Forum».

Abdelkader Azrie, juriste et membre du CNDH, a estimé, quant à lui, que le choix du Maroc pour l'organisation de ce Forum est un indicateur de l'état d'avancement de la stratégie nationale dans le domaine des droits humains et des efforts visant la consolidation de la dynamique démocratique au Maroc.

La prochaine édition du Forum, qui servira d'espace pour débattre de l'expérience marocaine et de l'enrichir par d'autres expériences internationales, constituera également une opportunité pour les mécanismes internationaux, les procédures onusiennes et autres acteurs pour apporter leur appréciation à ce sujet car le processus des droits humains est évolutif par nature.

Azrie a estimé qu'il ne faudrait pas se contenter d'aborder l'expérience marocaine durant cette rencontre internationale, à travers ses aspects de gestion et de ses procédures, mais de réfléchir à sa conceptualisation, tant au niveau de ses particularités que de sa portée universelle, afin qu'elle intègre les centres de recherche et les universités comme une référence en matière de justice transitionnelle, en soulignant que le Forum sera un espace de contacts entre chercheurs, universitaires et experts qui pourraient contribuer à la réalisation de cet objectif.

La candidature du Maroc pour l'accueil de cette édition du Forum s'inscrit dans un élan qui vise à construire l'avenir des droits de l'Homme au Maroc et contribuer non seulement à adopter des conventions et mener des enquêtes dans ce domaine, mais aussi à œuvrer à la création d'un nouveau mécanisme et d'un nouvel édifice pour ces droits, a-t-il fait remarquer.

Après les développements survenus en Tunisie, en Egypte, en Syrie, au Yémen et en Libye, et par ailleurs au Mali, le CNDH a accueilli des délégations de ces pays qui voulaient toutes s'informer de l'expérience marocaine, de ses mécanismes et de ses perspectives constitutionnelles et législatives, a-t-il indiqué, estimant que la prochaine édition du Forum permettra cette interaction avec l'expérience marocaine qui servira d'appoint pour les expériences arabes et africaines en matière de justice transitionnelle.

La tenue en 2014 de la deuxième édition du Forum Mondial des droits humains sera «un message historique» pour la région du Maghreb, le Monde arabe et le continent africain en particulier en faveur d'une évolution de la pensée des droits de l'Homme et l'édification d'un nouveau mécanisme pour un appui universel, a-t-il souligné.

Le choix du Maroc pour l'accueil de cette édition du forum réitère cette marque de confiance dont le Royaume jouit auprès de divers forums et instances internationaux, en reconnaissance aux efforts, impulsés par SM le Roi Mohammed VI, pour l'édification d'un Maroc démocratique où l'être humain est l'objectif suprême de tout développement.

ABDELMOUGHIT SABYH
DE LA MAP

اليزمي يدعو إلى مناظرة وطنية حول التظاهر السلمي

5/787

■ الرباط – خالد مجدوب

أكد إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن نسبة الاحتجاجات بالجنوب أقل من المناطق الأخرى إلا أن لها حساسية.

ودعا اليزمي الذي كان يتحدث خلال ندوة بكلية الآداب والعلوم الإنسانية السويسي الرباط الجمعة الماضية إلى مناظرة وطنية حول التظاهر السلمي ولا يمكن القبول بأن لا ينظم المواطن الاحتجاجات سواء بمدن الشمال أو الجنوب. مضيفا أن 11 شابا فقط تم اعتقالهم منذ أبريل الماضي بالصحراء وهم يتابعون في حالة سراح، وأكد أن المجلس طالب بتحقيق إداري على مستوى وزارة الداخلية ووزارة العدل.

وحول إمكانية الحد من ظاهرة تعنيف بعض المحتجين خصوصا النساء، شدد اليزمي على أنه في إطار بناء منظومة متكاملة حول الحق في الاحتجاج، يجب على جميع الفاعلين أن يقوموا بدورهم، معتبرا أنه لا يمكن قبول أن تعنف النساء بالصحراء.

وحول مطالب تحريك المجلس الوطني لملف اكديم إيزيك، أكد أن المجلس قام بدوره، ويجب على بعض المؤسسات أن تطرح الملف حتى يضطلع الكل بدوره.

وأشار اليزمي إلى ضرورة أن يقوم كل حزب بالدعوة للتسريع بمشروع قانون المحكمة العسكرية، وأن دور المجلس في هذا المجال انتهى.

ويجب على الفاعلين المعنيين والبرلمانيين أن يقوموا بتسريع القوانين التي سوف تحد من الانتهاكات، على حد قول اليزمي.

وقال رئيس المجلس الوطني إنه من ضمن توصيات الدراسة المنجزة من طرف المجلس والتي تخص السجون، هي مطالبة الحكومة بالمصادقة على البروتوكول الاختياري ضد التعذيب الذي يخول بتأسيس آلية تسمح بدخول أي معتقل أو مركز شروط بدون شرط. وتمت المصادقة على البروتوكول إلا أنه يجب تفعيل هذه الآلية.

Conseil national des droits de l'Homme

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

من أشغال اللقاء

أمام وفد حقوقي تونسي بالمقر المركزي للحزب

لشكر: دور الاتحاد في دعم مسار الإنصاف والمصالحة حاسم لأجل طي صفحة الماضي

الرباط، عبد الحق الريحاني

استقبل إدريس لشكر الكاتب الأول لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، مساء أمس بالمقر المركزي للحزب بالرباط وفدا تونسيا حقوقيا، يزور المغرب في غضون هذا الأسبوع وذلك من أجل الاطلاع على تجربة العدالة الانتقالية بالمغرب ومسار هيئة الإنصاف والمصالحة التي سهرت على طي صفحة الماضي ببلادنا.

وشكل هذا اللقاء مع الوفد التونسي الذي يترأسه خالد الكرشي، مناسبة لتبادل أطراف الحديث حول التجربة المغربية في طي صفحة الماضي والحرص على عدم تكرار ما جرى، وجبر الضرر الجماعي والفردي والإدماج الاجتماعي للضحايا، فضلا عن دور الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية للمساهمة في تجاوز هذه المرحلة المتسمة بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، والتي تركت ضحايا ومعتقلين سياسيين عديدين يتنمون للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.

وبهذه المناسبة أوضح لشكر أن الاتحاد الاشتراكي حين اتخذ موقفا ايجابيا لتسهيل إنجاح هيئة الإنصاف كان ذلك مؤسسا على اعتبارين اثنين، أولهما، أن خلق هيئة للإنصاف والمصالحة أمر يعني الاتحاد كحزب بالدرجة الأولى نظرا للمحنة التاريخية التي عاشها والتي كلفته حياة أبرز قادته وأرواح المئات من مناضليه، وأيه نوع من الإنصاف للخط السياسي المرحلي للحزب ولكل ضحايا النضال الديمقراطي بالمغرب.

والاعتبار الثاني مؤسس على مقتضيات الخط السياسي المرحلي، الذي يعتبر مبدئيا أن العدالة الانتقالية كما هو متعارف عليها عالميا هي الصيغة الملائمة لهذه المرحلة من أجل طي صفحة الماضي، وتعزيز الإصلاحات المندرجة في سياق الانتقال الديمقراطي.

وشدد لشكر في ذات السياق على أن الاتحاد الاشتراكي دعم مسار الإنصاف والمصالحة لأنه كان ثمرة من ثمار النضال الديمقراطي وصمود الشعب المغربي، كما لم يكن الحزب يختزل هذا المسار في مقاربة تقنية لطي صفحة الماضي، لأن المهم في ذلك هو السياق السياسي الذي كان يؤطر مهمة الإنصاف والمصالحة. وذكر لشكر بأن أجواء الثقة والتوافق والتراضي المتوجة بتشكيل حكومة التناوب بقيادة عبد الرحمان اليوسفي، هي التي وفرت إمكانية غير مسبوقة لإعادة فتح ملفات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والانكباب على معالجتها بمزيد من الجرأة والشفافية. وبيه الكاتب الأول للحزب إلى أن الاتحاد كان يعي جيدا أن ملف طي صفحة الماضي لا يمكن أن يكون طيا نهائيا، لذلك كان تعامل حزب الاتحاد مع الهيئة تعاملا متزنا بعيدا عن كل تهليل أو مزايدة، ويستحضر التجربة التاريخية لهذه الهيئة ويراعي الإكراهات الظرفية المحيطة بها.

وحذر لشكر في لقاء هذا الوفد الحقوقي التونسي الذي يضم ممثلين لعدد من المنظمات الحقوقية التونسية، على أن التجاوز وطي صفحة الماضي هو بالأحرى مسار طويل يستغرق سنوات ويستمر أحيانا إلى ما بعد حكومات الانتقال الديمقراطي، مسجلا في هذا الصدد أن تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة وإن كانت تنهل من مقتضيات المرجعية الدولية للعدالة الانتقالية، قد أفرزت نموذجا مغربيا خاصا يختلف عما سواه من النماذج المعروفة.

ومن جانبه شدد خالد الكرشي رئيس الوفد التونسي، على أن قدوم الوفد الحقوقي التونسي من أجل الالتقاء بقيادة الاتحاد الاشتراكي، نابع من خلفية وقناعة راسخة بأن هذا الحزب شكل لنا مصدر استلهام في تجاربنا النضالية عبر مساره النضالي التاريخي الطويل، كما نعتبره مرجعا بمتاز بتجربة رائدة في النضال الحقوقي والسياسي منذ الستينيات، وقدم تضحيات خلال هذا المسار.

وأكد في ذات السياق أن الزيارة للقيادة الاتحادية من قبل الوفد الحقوقي التونسي تأتي بهدف الاطلاع على المتعامل والتعاطي مع طي صفحة الماضي من قبل حزب سياسي اشتراكي محسوب على اليسار خبر المعارضة لسنين طويلة وشارك في الحكومة، وكيف ساهم بشكل ذكي في دعم مسار هيئة الإنصاف والمصالحة لتنجز مهامها التاريخية.

ويذكر أن الوفد الحقوقي التونسي قد قام بجلسات عمل مع كل من المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والجمعية المغربية لحقوق الإنسان ثم حزب العدالة والتنمية، إلا أن الوفد كانت له إرادة قوية للالتقاء بقيادة الاتحاد كما أكد ذلك أعضاؤه باعتبار أن الاتحاد يتوفر على خزان نضالي كبير استفادت منه الحركات الوطنية في المغرب العربي، ونرسانة كبيرة من ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، فضلا عن دوره المركزي والحاسم في فتح ملفات انتهاكات حقوق الإنسان.

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

اليزمي يؤكد أن نجاح مسارات العدالة الانتقالية يتوقف على هندسة وطريقة إعداد النصوص القانونية المؤطرة لها

3/10582

أكد إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يوم الخميس بالرباط أن التجارب المقارنة، ومن ضمنها التجربة المغربية، أثبتت أن فرص نجاح مسارات العدالة الانتقالية تتوقف إلى حد كبير على هندسة وطريقة إعداد النصوص القانونية المؤطرة لها ،ومدى تطابق هذه النصوص مع المبادئ والمكونات والأهداف الأساسية للعدالة الانتقالية، مشددا على أن هذه الأخيرة «ليست شكلا خفيفا من الإنصاف القضائي، وإنما هي شكل يتكامل مع العدالة القضائية في إطار منظور يستهدف البحث عن الحقيقة، وجبر الضرر والمصالحة وتحقيق ضمانات عدم التكرار».

وذكر اليزمي ، في كلمة خلال افتتاح الندوة الإقليمية حول «دور البرلمانيين في مسارات العدالة الانتقالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا» بان البرلمانيين يضطلعون بدور أساسي في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للعدالة الانتقالية التي تتمثل في الاعتراف بوضع الضحايا بوصفهم كذلك، والنهوض بإجراءات الثقة والمساهمة في المصالحة وتثبيت دولة القانون.

وأبرز أهمية استحضار عدد من المخاطر الحقوقية المتعلقة باستعمال آليات من قبيل العفو البرلماني الشامل أو قوانين العزل السياسي، «والتي ينبغي استعمالها بكثير من الاحتياط في مسارات العدالة الانتقالية ضمانا لعدم المس بحقوق الضحايا، وتثبيتا للنتائج المستدامة التي يتوخى الوصول إليها من خلال مسارات العدالة الانتقالية».

وقال إن العدالة الانتقالية تتيح للمجتمعات إمكانية التوجه نحو المستقبل، والانخراط في بناء المؤسسات الديمقراطية وتوفير الضمانات الدستورية والقانونية والحقوقية لعدم التكرار ولبناء دولة الحق والقانون.

وأشار اليزمي إلى أن الحراك الشعبي الذي عاشته منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط، والمخاضات الديمقراطية التي ما زالت تعيشها بعض الدول في المنطقة، أظهرت الحاجة الماسة إلى العدالة الانتقالية كآلية ضرورية لمعالجة الماضي لما تتيحه من إمكانيات للضحايا لجبر الضرر ورد الاعتبار .

من جهته ، أكد فرج فنيش رئيس قسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالمفوضية السامية لحقوق الإنسان أن المغرب كان سباقا في المنطقة العربية في مجال الإصلاحات الديمقراطية وفي وضع آليات العدالة الانتقالية ، لافتا إلى أن ما راكمته التجربة المغربية يمكن أن يساعد التجارب الناشئة على تجاوز العديد من العقبات التي تعترضها.

وسجل أنه رغم وجود خصوصيات تميز كل تجربة، فإن هناك توجهات عامة ومبادئ أساسية توجه العدالة الانتقالية وتشترك فيها كل التجارب الناجحة عبر العالم، من أبرزها وجود إرادة سياسية حقيقية وصادقة على مستوى الدولة والطبقة السياسية والمجتمع المدني لإحداث التغيير المرتقب، والعمل على كشف الحقيقة حول الانتهاكات

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

العربي المخارق سفير المغرب في البرازيل لـ«الاتحاد الاشتراكي»:

موقف البرازيل من قضية الصحراء المغربية موقف حكيم ورزين

18/11/0582

حاورته ببرازيليا: بديعة الراضي

قال سفير المغرب ببرازيليا العربي مخارق، في حوار أجريناه معه في مكتبه ببرازيليا على هامش مشاركتنا في المنتدى العالمي لحقوق الإنسان بالبرازيل، إن الدولة البرازيلية ثمنت وقدرت الحضور المغربي في المنتدى، مشيرا إلى ورود ذلك في كلمة الافتتاح التي ألقتها الوزيرة المكلفة بحقوق الانسان في الحكومة البرازيلية . وأضاف أن السفارة وظفت جميع الياتنا اللوجستيكية البشرية والمادة والدبلوماسية لإنجاح هذه الهامة التي من شأنها أن تعطي الصورة الحقيقية والواقعية للمغرب الديمقراطي الحقوقي لدى البرازيل وكافة الدول المشاركة في هذا المنتدى العالمي الأول، و أن تكاثف الجهود أدى إلى نقل هذه التجربة الحقوقية الدولية الهامة الى المغرب في دورة ثانية من أجل الانفتاح بها على كافة المنظمات الدولية المدافعة عن حقوق الانسان . هذا النجاح الذي لقي تصفيقا من كافة المشاركين وعلى رأسهم الوزيرة البرازيلية المكلفة بحقوق الانسان وممثلة الأرجنتين ونائب الرئيس الكولومبي وكافة الهيئات المدنية والدبلوماسية، يعطي دلالة على أن المغرب ماض في تحقيق مساره الديمقراطي المنفتح عن العالم، رغم كل النعرات الانفصالية التي أبداها بشكل إنفرادي ممثل البوليساريو ببرازيليا.

Conseil national des droits de l'Homme

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

○ السيد العربي مخارق سفير المغرب بالبرازيل، نرحب بك في حوار لجريدة الاتحاد الاشتراكي، نود البداية فيه من العلاقات المغربية البرازيلية؟

■■ شكرا للإتحاد الاشتراكي على هذه الاستضافة . فالحديث عن العلاقات المغربية البرازيلية يتطلب منا استحضار مكونتها السياسية والاقتصادية والثقافية. وأعتقد ان البداية مما هو سياسي سيدفعنا الى التفصيل في المكونات الأخرى. فعلى المستوى السياسي، وكما هو مدون في التاريخ، المغرب كان من الدول الأولى التي اعترفت بجمهورية البرازيل. و منذ ذلك الحين والعلاقات المغربية البرازيلية مستمرة رغم غياب مكتب للمغرب بدولة البرازيل، لكن التواصل كان مستمرا بالزيارات المتالية الرسمية بين البلدين آنذاك. ومع بداية الحماية والاستعمار في المغرب تراجعت هذه العلاقات، لكنها لم تنعدم.

وبمجرد حصول المغرب على استقلاله، كانت البرازيل أول الدول المفكر فيها في الدبلوماسية المغربية بتمثيلية وازنة وبسفير مقيم، وذلك بالعاصمة ريودي جانيرو. واستمرت العلاقات منذ ذلك الحين بنفس التمثيلية الوازنة الى يومنا هذا. فالتنسيق مستمر والاحترام متبادل في جميع المحطات السياسية التي عاشتها البرازيل. رغم ما شاب بعض هذه المحطات من مد وجزر.

وما ينبغي الوقوف عنده ان للمغرب و البرازيل ، علاقات جيدة على جميع الأصعدة. فالمغرب كان أول بلد إفريقي ربط مع البرازيل علاقات دبلوماسية، وكما قلت -، والتي بدأت منذ 1906 عندما قدم الوزير المفوض للبرازيل بالبرتغال أوراق اعتماده للسلطان مولاي عبد العزيز. غير أن الإمبراطورية البرازيلية كانت قد فتحت قنصليتها سنة 1884 بطنجة عندما كانت مدينة دولية. ومن جهة أخرى، نجد أن أول مجموعة مغربية وصلت إلى هذا البلد البعيد، في أواسط القرن الثامن عشر، سنة 1754 . و بعد ذلك سيستقبل البرازيل موجات من العرب من المشرق، وبخاصة من لبنان وسوريا وفلسطين. ويتقاسم المغرب والبرازيل خصوصيات ثقافية متنوعة، تدعوهما الى مزيد من التقارب عبر المحيط الأطلسي كمشترك جغرافي استراتيجي وهام. وقد تمت إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البرازيل والمغرب وتعيين السفير البرازيلي بالرباط سنة 1962 .

تتويجا للتشاور السياسي المتوج بالتوقيع على مذكرة تفاهم حول إجراء مشاورات سياسية بين وزارتي خارجية البلدين سنة 1999 .وقد عرفت العلاقات الثنائية ازدهارا كبيرا بمناسبة الزيارة التي قام بها جلالةالملك محمد السادس سنة 2004 إلى البرازيل في إطار جولة ملكية في أمريكا اللاتينية ، والمباحثات البناءة التي اجراها جلالته مع الرئيس البرازيلي، لولا دا سيلفا، مما مكن من توسيع التعاون الثنائي في جميع المجالات بشراكة استراتيجية شكلت وقعا على مستوى الفعل والممارس ، علما أن هذه الزيارة الملكية قد سبقتها زيارة الملك محمد السادس نصره الله عندما كان وليا للعهد سنة 1992 بمناسبة « يوم الأرض». وكان لهذه الزيارة أثرها الايجابي في العلاقات بين البلدين.

○ ماهي انعكاسات هذا التحول السياسي والاجتماعي على مستوى الاتفاقيات الموقعة بين البلدين؟

■■ بخصوص الاتفاقيات الموقعة بين البلدين، فعلاقات التعاون المغربية – البرازيلية تؤطرها مجموعة من الاتفاقيات المبرمة في العديد من الميادين السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، العلمية والتقنية.

وقد شكلت الدورة الأولى للجنة المشتركة بين البلدين، المنعقدة بالرباط يومي 24 و25 يونيو 2008، مناسبة لتوقيع و تحيين مجموعة من اتفاقيات التعاون الثنائية، ويتعلق الأمر بـ:

– اتفاق في مجال الصحة والبيطرة؛
– برتوكول تعاون في مجال البيئة وإدارة الموارد المائية؛
– تعديل اتفاق التعاون العلمي والتقني والتكنولوجي الخاص بتنفيذ مشروع «دعم مكتب التكوين المهني والتأهيل العلمي من خلال إنشاء 7 منشآت للتكوين لفائدة برامج تشغيل المعوقين»؛
– تعديل اتفاق التعاون العلمي والتقني والتكنولوجي الخاص بتنفيذ مشروع «الشراكة في مجال النسيج والألبسة بين المدرسة العليا لصناعات النسيج والألبسة بالدار البيضاء ESITH ومركز تكنولوجيا الصناعة الكيميائية والنسيج CETIQT RIO ؛
– تعديل اتفاق التعاون العلمي والتقني والتكنولوجي الخاص بتنفيذ مشروع «تقوية قدرات المدربين في مجال البناء المدني»؛
– تعديل اتفاق التعاون العلمي والتقني والتكنولوجي الخاص بتنفيذ مشروع «تكوين لتعديل اتفاق التعاون العلمي والتقني والتكنولوجي بالنسبة المدربين في مجال محو الأمية المعلوماتية، وذلك لفائدة المكفوفين وضعاف البصر؛
– تعديل اتفاق التعاون العلمي والتقني والتكنولوجي الخاص بتنفيذ مشروع «دعم التنمية الحضرية»، ثم اتفاقية للتعاون التضامني في المواد المدنية 2013 .

وفي المستوى السياسي ، فإن المشترك القوي بين البلدين في المحافل الدولية وخاصة على مستوى الأمم المتحدة في قضايا السلم والبيئة والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان وكل ما يخص الحوار جنوب – جنوب و الحكامة والتكافؤ الدولي، يقوي العلاقات بين البلدين.

لكن ما يقوي هذه العلاقة أكثر ويجعلها في مستوى تطلعات جلالة الملك في زيارته الاستراتيجية للبرازيل، هو الموقف الإيجابي والواضح لدولة البرازيل من الوحدة الترابية للمغرب، فالبرازيل مع الحل السلمي المتفق عليه في قضية النزاع المفتعل في أقاليمنا الجنوبية. ولهذا فنحن في الدبلوماسية المغربية نعتبر هذا الموقف موقفا حكيما و رزينا، رغم كل الضغوطات التي تتعرض لها البرازيل من أطراف معادية لوحدتنا الترابية. وعودة الى استكمال سؤالكم عن الجوانب الأخرى. فإن مستوى العلاقات الاقتصادية بين البلدين قوية يصل معدل التبادل التجاري إلى أكثر من 2 مليار دولار، فالمغرب يصدر الى البرازيل الأسمنت و الفوسفاط بما يعادل 80 في المائة من حاجيات البلد الى هذه المادة. كما يصدر المغرب السمك المعلب وبعض المواد الأخرى الغذائية. كذلك بعض الصناعات الإلكترونية، رغم العراقيل التي تقف ضد مزيد من تطور هذه العلاقات لأن الإمكانيات في توسيع الوعاء التجاري متوفرة.

○ هل تقصدون السيد السفير أن الجانب القانون في المعاملات التجارية غير كاف لتوسيع ، هذه العلاقات؟

■■ هذا ما كنت أريد الاسترسال فيه، فالجانب القانوني يتيح إمكانية التطوير والبحث عن فرص أخرى في بلد تتجاوز ساكنته 180 مليون نسمة مع وجود طبقة متوسطة بمعدل 60 في المائة، ولها قدرة شرائية عالية، تتجاوب مع المنتوج المغربي وهذا ما أشير إليه في كافة تدخلاتي، كون البلدين لهما مشترك قوي في نمط العيش، مما يتيح الإقبال على هذا المنتوج ضمن أولويات المواطن البرازيلي. ولعل التغني « بزيت أرغان » لخير دليل على أن هذا المواطن مستعد لمزيد من الاستهلاك للمنتوج المغربي. وفي هذا الجانب أريد أن أشير الى ضرورة عقد اللجنة المغربية البرازيلية المشتركة للدفع بهذه العلاقات الى ما هو أحسن، علما أننا نتواصل مع الجانب البرازيلي من أجل العمل على ذلك في أقرب الآجال.

○ في هذا الجانب ما هو مستوى الاستثمار بين البلدين؟

■■ في هذا الجانب أريد أن أشير إلى أن الجانب التجاري هو الطاغي في مستوى العلاقات الاقتصادية بين البلدين، أما الجانب الاستثماري فيبقى جد محدود، وهذا ما نعمل الآن على كسبه ضمن استراتيجية انطلقنا فيها من التنسيق بين رجال أعمال البلدين، من خلال زيارتين متتاليتين للمسؤول عن الوكالة المغربية التنمية الاستثمار، ونتج عن ذلك وضع مشروع استثمار200 مليون دولار في مادة الأسمنت.

ومن هذا المنطلق نسعى إلى الوصول للمستثمر البرازيلي من خلال تقديم المغرب من موقعه الاستراتيجي القريب من أوروبا وإفريقيا والمنطقة المغربية والعالم العربي، و من خلال اتفاقيات كبرى في مستوى الوضع المتقدم للمغرب مع أوروبا ومستوى التبادل الحر مع أمريكا والتي تنخرط فيه اتفاقية اكادير التي تضم مجموعة من الدول العربية، زيادة على انفتاح المغرب الكبير على دول إفريقيا في مجالات اقتصادية حية وتتوفر على اليات لوجستيكية في ربط العلاقة بين البرازيل وإفريقيا، عبر طنجة المتوسط كمعلمة اقتصادية كبرى تغري بمزيد من التنسيق الاقتصادي، ولعل إعادة فتح خط جوي بين البلدين الدار البيضاء – ساو باولو، سيقوي المزيد من التنسيق في كافة المجالات.

وفي هذا الإطار استحضر الجانب السياحي ورغبة البرازيليين في زيارة المغرب، حيث سجلنا في السنة الماضية توافد البرازيليين على المغرب بأعداد تدعو الى التفكير في توطيد هذه العلاقة السياحية، بالاشتغال عليها من بوابة خلق مزيد من المسالك ، كما هو الشأن بالنسبة للمكتب السياحي ومكتب الخطوط الملكية المغربية اللذين فتحا مؤخرا بساو باولو.

وأذكر في هذا المنحى بالزيارة الناجحة التي قام بها وفد برازيلي مكون من ما يناهز 200 مشتغل في البحث السياحي للتنسيق في المعاملات السياحية بين البلدية. وذلك بتنظيم من المكتب الوطني للسياحة، وزار الوفد كافة المدن السياحية الكبرى في المغرب. أما على المستوى الثقافي فهناك اجتهاد في هذا المنحى له منطلقات جيدة نذكر منها صدور كتاب عن «الاسلام في البرازيل» عن معهد اللغة البرتغالية ، كذلك بعض الزيارات الفنية التي يقوم فنانون مغاربة. وفي هذا الصدد أذكر الحفل الذي أحياه الفنان الكبير الحاج يونس مؤخرا ضمن فعاليات أول مهرجان عربي في العاصمة برازيليا، والذي لقي تجاوبا كبيرا مع الجمهور البرازيلي ومع نخبه، وفي هذا الاطار نحن مدعوون الى مزيد من التعاون لتطوير العمل الثقافي الخارجي بانخراط المجتمع الثقافي فيها، وفي هذا المنحى سنعمل على تنظيم الأسبوع المغربي الثقافي بالبرازيل 2014 . أما بخصوص الفضاءات الثقافية التي نخصصها كسفارة للانفتاح الثقافي على البلد الذي نحن متواجدون فيه دبلوماسيا، فقد عملنا على إحياء الفضاء الثقافي المغربي الذي سيكون بوابة أساسية للتعريف بالثقافة المغربية والانفتاح على المثقفين البرازيليين الراغبين في معرفة المغرب.

○ ربح المغرب معركة حقوقية كانتصار للديمقراطية بتنظيم الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان، ماهي أهمية ذلك في التنسيق بين الدبلوماسيتين الرسمية والموازية؟

■■ نعتبر التنسيق الجيد الذي تم بين المشاركين في المنتدى من الندوبية الوزارية لحقوق الانسان والمجلس الوطني لحقوق الانسان والفاعلين السياسيين والمدنيين و الاعلاميين، كانت له انعكاساته الايجابية في الحضور الفاعل والوازن للوفد المغربي. وقد تمثلت وقدرت الدولة البرازيلية الحضور المغربي، وقد جاء ذلك في كلمة الافتتاح التي القتها الوزيرة المكلفة بحقوق الانسان في الحكومة البرازيلية ونحن كسفارة وظفنا جميع الياتنا اللوجستيكية البشرية والدبلوماسية لإنجاح هذه المحطة الهامة التي من شأنها أن تعطي الصورة الحقيقية والواقعية للمغرب الديمقراطي الحقوقي وهذا الجانب لا يتعلق بالبرازيل فقط، بل بكافة الدول المشاركة في هذا المنتدى العالمي الأول. والحمد لله أننا جميعنا بتعاون مثمر ووازن دفاعا عن الوطن وعن صورة المغرب استطعنا أن ننقل هذه التجربة الحقوقية الدولية الهامة الى المغرب من أجل الانفتاح بها على كافة المنظمات الدولية المدافعة عن حقوق الانسان. هذا النجاح الذي لقي تصفيقا من كافة المشاركين وعلى رأسهم الوزيرة البرازيلية المكلفة بحقوق الانسان وممثلة الأرجنتين ونائب الرئيس الكولومبي وكافة الهيئات المدنية و الدبلوماسية، يعطي دلالة أن المغرب ماض في تحقيق مساره الديمقراطي المنفتح عن العالم، رغم كل النعرات الانفصالية التي أبداها بشكل إنفرادي ممثل البوليساريو ببرازيليا.

> **استضافة المنتدى العالمي لحقوق الانسان يؤكد أن المغرب ماض في تحقيق مساره الديمقراطي المنفتح عن العالم**

> **العلاقات المغربية البرازيلية يقويها المشترك بين البلدين في المحافل الدولية**

> **أول مجموعة مغربية وصلت إلى البرازيل، كانت في أواسط القرن الثامن عشر، قبل أي مجموعة عربية أخرى**

Conseil national des droits de l'Homme
www.cndh.org.ma